نافذة على الصحافة التقدمية في البلاد العربية

«الطريق الجديد» التونسية تعود للصدور

عادت الصحيفة الماسلة (الطريق الجديد) لسان الحزب الشيوعي التونسي الى الصدور في ١٤ مارس ١٩٨٤ بعد ان اضطرت السلطات التونسية الى رفع الحظر الذي كان مفروضا عليها منذ ستة شهور وفي العدد الجديد الذي استأنفت به (الطريق الجديد) صدورها الثورية كتبت افتتاحية بعنوان " وسواصل المسيرة.." جاء فيه :

" لئن كان لغياب (الطريق الجديد) الثوري والسلمي في حياة الحزب الشيوعي التونسي حيث سلبت منه ظلما اداته الرئيسية في الاعلام والاضداع برامجه حول كل ما يهم حاضر ومستقبل البلاد فان هذا الحزب لم يغب ولم يتخلف عن الساحة السياسية خلال تلك المدة.وليس من باب الصدفة ان يكون العدد المحجور من (الطريق الجديد) قد تضمن تحذيرا واضحا من مغبة اتخاذ قرار حذف التعويض على الحبوب ومشتقاتها . والذي ادرك اليوم الجميع خطورته بعد الهزة العنيفة التي شهدتها البلاد .

فسلامة مواقفنا ومقترحاتنا نبع من خطتنا السياسية الواضحة لذلك اكدنا بوضوح قبل الاحداث الاليمة وخلالها وبعدها ان كل سياسة لا تراعي مصالح الفئات المحرومة والشغالين مآلها الفشل

فوقف الحزب الشيوعي مطالبا منذ البداية بالتراجع الفوري عن قرار رفع الدعم عن المواد الغذائية الاساسية دفاعا عن حق الشعب في الرغيف اليومي . واكد ان حدة الازمة وانفجار الغضب الشعبي انما يعبران عن فشل الاختيارات السمومة التي عجزت عن توفير الخبز للاغلبية وسمحت بتكديس الثروة للاقلية .

كما عارض الحزب الشيوعي التونسي كل الاجراءات التعسفية التي اقترنت بالاحداث وتلتها والمصنفة لحرية التعبير السياسي وحق الدفاع السلمي عن الحقوق المشروعة ، ومعتبرا ان الحل الحقيقي يكمن في اقتلاع الداء من اصوله .

فالمطلب ،ودعم اجهزة الامن، وخنق الحريات ومنع الصحافة الحرة وتهديد المكاسب الديمقراطية ، كل ذلك لا يمكن الا ان يعمق الازمة ويزيد من عناصر التوتر . والدروس الحقيقية للازمة اصبحت واضحة للجميع وهي في حاجة الى ارادة سياسية صريحة تعمل بصدق وجراة على معالجة اسبابها العميقة والمباشرة .

فالتوجه الصحيح يجب ان ينطلق من ضرورة التراجع عن السياسة الراسمالية وسن سياسة اجتماعية تحمي وتحسن الطاقة الشرائية للاجراء وضعفاء الحال ويعالج مشكلة البطالة معالجة ناجعة وتحد من نهم المحظوظين والبرجوازية الجديدة والتوجه الصحيح يجب ان ينطلق من ضرورة احترام الحريات العامة والفردية ودعم التعددية وسن القوانين التي تضمن هناك بالفعل حزب جديد يسمح للشعب الوطني الحر والمستقل المجتمع العادل .

لكل ذلك الشيوعي كل قدراته التوجه الصحيح . الاهداف المسطرة (الطريق الجديد) الاعلامية الوطنية المسؤولية والسياسية الوحيد في هذه المرحلة امامها العمل على وساندة قواتها الديمقراطي بالبلاد .

عن مجلة "النهج"

بعض الحقائق عن ميزانية «الرفاه والازدهار» في السعودية
زيادة أسعار المحروقات بنسبة ٧٠ بالمئة

تحت هذا العنوان كتب "طريق الكادحين" الناطقة بلسان الحزب الشيوعي في السعودية مقالا تحليليا تناولت فيه ميزانية السعودية لعام ١٩٨٤ . خلصت فيه الى الاستنتاجات التالية :

٠١ ازدياد العجز في الميزانية الى ما يقارب ٤٦ مليار ريال اى ١٨ بالمئة من مجموع النفقات العامة اى بزيادة ٤ بالمئة عن العام المالي ١٩٨٤/٨٣ مع ملاحظة عدم تغير الرقم الكلي للنفقات العامة عما كان عليه في العام السابق. ويعزى ذلك لانخفاض العائدات النفطية خلال العام المنتهي.

ورغم ما قيل ويقال عن السحب من الاحتياطي العام للدولة لتغطية عجز الميزانية ، فان اغبياء هذا العجز كالعادة ستقع على كاهل الكادحين والشغيلة من ابناء شعبنا المضطهد.

ولا ادل على ذلك من رفع الاسعار المستمر بما في ذلك اسعار المحروقات التي تقرر زيادتها مع صدور الميزانية بنسبة ٧٠ بالمئة تحت حجج واهية.

٠٢ قطاع تنمية الموارد البشرية، والذي اعتبرته السلطة حجر الزاوية في الخطة الخمسية الثالثة المسماة بـ (خطة التعليم واعداد الكوادر) والتي تنتهي في هذا العام المالي ، بلغت الاعتمادات المخصصة له في هذه الميزانية ٣٠ مليار ريال اى ما يقارب ١١ بالمئة من مجموع النفقات العامة..

بنسبة ١٩ بالمئة من اجمالي اعتمادات الخطة.. وبذلك نرى الفارق الكبير ، حيث لا تزيد النسبة المخصصة له في الميزانية كثيرا عن نصف ما خصص له حسب الخطة المذكورة ، مع العلم ان التوظيفات لهذا القطاع في العام الماضي قد بلغت ٥ر٩ بالمئة وهي اكثر نسبيا مما كانت عليه في السنوات الثلاث السابقة عليها.

٠٣ قطاع تنمية الموارد الاقتصادية وهو يشمل وزارة الزراعة والمياه والمؤسسة العامة للتحلية والبنك الزراعي ووزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الصناعة والكهرباء والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق. كل هذا القطاع الحيوي البالغ الاهمية بوزاراته ومؤسساته لم يحظ سوى بـ ٥٦ر١٧ مليار ريال اى فقط ٧ر٦ بالمئة من مجمل الانفاق العام.. فاى اهتمام توليه السلطة لتطوير الصناعة والزراعة ؟ واى حماس تقبل به على انجاز عملية التصنيع ؟ واى تنويع لمصادر الدخل الوطني تعمل من اجله؟

٠٤ ازدياد مخصصات النفقات العسكرية في الميزانية حيث بلغت ٩٠٠ر٧٩ مليار ريال اى ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من مجموع النفقات العامة. وهي الحصة الكبرى والخيالية في الميزانية هذا القطاع فعلما [illegible] في السياسة السعودية [illegible] (ركيزتها الاساسية) . المخصصات العسكرية [illegible] على نسبة غير معقولة [illegible] خطط التنمية [illegible] الثالثة، مع ملاحظة [illegible] الفعلية لهذا القطاع [illegible] بكثير هذه المخصصات [illegible] العام. ويكون ذلك [illegible] حساب مخصصات [illegible] البشرية والاقتصادية [illegible] الاحوال المعيشية [illegible] لجماهير الشعب.. [illegible] مخصصات مشروعات التنمية للعام المالي [illegible] سابقه بنسبة ١٥ بالمئة [illegible] الدافع الحقيقي لهذا [illegible] الجنوني وراء التسلح [illegible] يوجد اى عدوان خارجي [illegible] النظام ؟ وما هي حقيقة [illegible] الهستيرى؟ .. ان [illegible] هو الضلوع في المؤامرات [illegible] تحيكها الدوائر [illegible] والرجعية ضد شعبنا [illegible] العربية والعالم.

من المستفيد من [illegible] في البنية الاقتصادية [illegible] الانتاجية القليلة جدا [illegible] باستمرار) لاقتصادنا [illegible] لم يكن :

٠١ الاحتكارات الامريكية [illegible] وخاصة تجار السلاح والحرب

٠٢ الاسرة الحاكمة [illegible] الفاسدة من الاقطاعيين [illegible] والفئات الطفيلية من [illegible] الكبيرة المحلية؟!

ان المتضرر من هذا [illegible] الجماهير الكادحة، الساحقة من الشعب [illegible] نصيبها دائما رفع الاسعار [illegible] الاجور من خلال ايقاف [illegible] والعمل الاضافي وغيرها [illegible] التدهور الحاد لدخولها [illegible] بسبب النمو المطرد [illegible] الداخلي والمستورد [illegible] حياتها المعيشية [illegible] والثقافية.

عن مجلة "النهج"

ديكتاتور التشيلي بينوشت يؤكد رفضه لمطالب الجماهير

اعلن بينوشت ديكتاتور التشيلي في مقابلة صحفية نشرتها "الهيرولد تريبيون" في الاسبوع الماضي بانه لن يسمح بعودة الديمقراطية الى التشيلي رغم مطالبة الشعب واعضاء من حكومته بها واعترف بانه قد فقد نسبة من شعبيته الا انه عزا ذلك الى الركود في الوضع الاقتصادي والى النشاط الشيوعي في البلاد .

وتبجح بعدائه للشيوعية وقال ان الذين ينتقدونني الان سيتذكرون في المستقبل بانني الرجل الذى قاتل ضد الشيوعية بنجاح !!

وكرر اصراره على البقاء في الحكم حتى سنة ١٩٨٩ على الاقل وادعى انه في السنوات الاربعة القادمة سيقوم باعادة بناء الاحزاب وتجديد النظام السياسي.

كما شن هجومه على الحزب المسيحي الديمقراطي "لتساوقه" مع الشيوعيين . واعترف بانه يحتفظ بصنع القرارات لنفسه وبانه يقود البلاد وفق الخطط العسكرية !!

ومن جهة اخرى نظمت المقاومة الشعبية في تشيلي مظاهرات عارمة في الاسبوع الماضي مطالبة بتغيير النظام واسقاط الحكم العسكرى واطلاق الحريات ،وقامت السلطات العسكرية بقمعها بالقوة واطلاق الرصاص حيث اصيب عدد من المتظاهرين واعتقل المئات. وافادت الانباء ان ثلاثين انفجارا هزت انحاء البلاد ليلة السادس من هذا الشهر ودمرت اعمدة الكهرباء وعددا من الجسور ومراكز للشرطة

هذا وقد لاحظت صحيفة "النيويورك تايمز" الاميركية ان قوة الشيوعيين قد تعاظمت بشكل كبير في التشيلي اذ رسخت جذورها في النقابات والجامعات والاحياء الفقيرة في العاصمة وغيرها من المدن ونقلت الصحيفة على لسان احد الشيوعيين هناك قوله "كلما ازداد الهجوم ضدنا كلما زدنا قوة" وقال اننا "حقيقة راسخة"

وكانت السلطات العسكرية في التشيلي قد قامت بنفي ثلاثة آخرين من قادة الحزب الى مناطق نائية في البلاد من بينهم (جودوى جوفر) وهو احد نواب السكرتير العام للحزب "لويس كرفولان الذى يعيش في المنفى منذ انقلاب الردة الرجعية سنة ١٩٧٣ الذى اسقط حكومة الوحدة الشعبية بقيادة سلفادور اللندى، وكان جوفر قد رفض طلب اللجوء السياسي الى احدى دول اميركا اللاتينية بعد ان ابعدته السلطات وعاد الى البلاد مفضلا الاعتقال فيها

ولتوسيع قاعدة المقاومة الشعبية ضد النظام قام الحزب الشيوعي في التشيلي بانشاء تجمع يدعى "الحركة الديموقراطية الشعبية" والتي تضم ايضا الحزب الاشتراكي والحركة "الشبابية الثورية اليسارية" ويرى المراقبون ان الحزب الديموقراطي المسيحي يتجه بخطوات حثيثة للتعاون مع الحزب الشيوعي وتنسيق نضال مشترك الامر الذى يثير حفيظة النظام الديكتاتورى.

زيمبابوي
على طريق الاشتراكية

اعلن رئيس وزراء زمبابوى (روديسيا سابقا) روبرت موجابي الاسبوع الماضي عزم بلاده على السير على طريق الماركسية وبناء النظام الاشتراكى بما يعنيه ذلك من اقامة مجتمع يتمتع بالديمقراطية الكاملة .

وقال الرئيس في خطابه امام مؤتمر حزب " الاتحاد الوطني الديمقراطي الزمبابوى" الذى ضم ستة الاف مندوب " ان استراتيجية الحكومة تتمثل في زيادة الملكية المحلية والسيطرة على وسائل الانتاج وسنسير بلا تردد نحو انجاز اهداف ثورتنا الاشتراكية ".

واضاف " اننا نسعى الى تحويل الاقتصاد الموروث وعلاقات الانتاج القائمة لتصبح في صالح عمالنا وفلاحينا" وتلك هي الطريقة الوحيدة التي تؤدى الى وحدة الشعب الذى تتنازعه الخلافات القبلية".

هذا ومن المنتظر اجراء انتخابات عامة في زيمبابوى في غضون الستة اشهر القادمة .